الأمم المتحدة

A/C.5/70/SR.2

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
23 October 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي ..... (نيبال)

المحتويات

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

مكتب الأمم المتحدة للشراكات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit, (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17463 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/70/11 و A/70/69؛ و A/C.5/70/L.2)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/70/331)

مشروع القرار *A/C.5/70/L.2*: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق

١ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.5/70/L.2*.

٢ - السيد صالح (العراق): قال إن الطريقة المتبعة حاليا في إعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغيرات في الحالة الاقتصادية للدول الأعضاء. وذكر أن ثمة عناصر أساسية غير قابلة للتفاوض، مثل فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، والتدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى لأقل البلدان نموا، والتسوية المتصلة بعبء الدين. وقال إن وفده يؤكد مجددا أهمية مبدأ القدرة على الدفع في قسمة نفقات الأمم المتحدة ويرفض أي تغييرات تهدف إلى زيادة مساهمات البلدان النامية. وذكر أن الأحوال الاقتصادية في العراق قد تفاقمت بسبب الحرب على الإرهاب، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، التي اقتضت الإنفاق بكثرة على المعونة وخدمات الرعاية الصحية المقدمة إلى النازحين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون. ولذا فإن وفده يرفض رفضا قاطعا زيادة مساهمات العراق بنسبة ٨٩,٧ في المائة على النحو المذكور في تقرير لجنة الاشتراكات (A/70/11). وذكر أن المعلومات المستخدمة في حساب جدول الأنصبة المقررة يجب أن تكون دقيقة ومستكملة بالنسبة لكل بلد.

٣ - السيد كو جاي سين (جمهورية كوريا): قال إن المنهجية المتبعة في حساب جدول الأنصبة المقررة قد أدت إلى تغييرات عديدة في مساهمات الدول الأعضاء، وتعبّر عن دينامية المشهد الاقتصادي العالمي. وبالنظر إلى أن دولاً كثيرةً قد عززت انضباطها المالي، فيجب على الأمم المتحدة أن توزع عبء أنشطتها بشكل يحقق المزيد من الإنصاف والاستدامة. وأوضح أن المنهجية الحالية يمكن أن تحسّن من حيث الإنصاف والاستدامة والبساطة ومبدأ القدرة على الدفع. ورغم أن الفرق بين الجداول وحصص الدول الأعضاء من الدخل القومي الاجمالي بعد تطبيق التسوية المتصلة بعبء الدين، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، والحدود القصوى، يهدف إلى مراعاة الأوضاع الاقتصادية للدول، فإنه يمكن، عند المبالغة فيه، أن يؤدي إلى جداول تتضمن بيانات خاطئة عن قدرتها الفعلية على الدفع.

٤ - وتابع كلامه قائلا إن لجنة الاشتراكات قد أشارت في تقريرها (A/70/11) إلى أن استخدام البيانات الحقيقية المتعلقة بتدفق الديون والدين العام، بدلا من الافتراضات النظرية، يمكن أن يزيد من دقة التسوية المتصلة بعبء الدين. وذكر أن وفده يعتقد أن مثل هذا الاستخدام سيتيح التعبير عن القدرة على الدفع، بشكل أكثر دقة وإنصافاً.

٥ - وتابع كلامه قائلا إن المناقشات ينبغي أن تولي الاهتمام الواجب لمسألة الزيادة في إعادة توزيع النقاط في مرحلة تطبيق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتنقيح هذه التسوية باستخدام المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بعد تطبيق التسوية المتصلة بعبء الدين، أو باستخدام عتبة معدلة حسب التضخم.

٦ - واختتم كلامه قائلا إن وفده يؤيد توصية لجنة الاشتراكات المتعلقة بالإعفاءات من تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، ويشجع الدول الأعضاء المعنية على أن تدفع أنصبتها المقررة.

٧ - السيد المسافري (الإمارات العربية المتحدة): قال إن دور الأمم المتحدة في مجال تسوية النزاعات سلمياً لا يقتصر على عمليات حفظ السلام. فهذا الدور يشمل أيضا تمهيد الطريق للحوار بين أطراف النزاع وإرساء عملية سياسية لكفالة السلام والاستقرار. والمبادئ العامة التي يستند إليها تمويل عمليات حفظ السلام، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٣٥، ينبغي أن تكون الأساس لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة. وينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الوفاء بمسؤولياتهم المتصلة بعمليات حفظ السلام.

٨ - وفيما يتعلق بالتخفيضات المطبقة في قسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي أدت إلى تصنيف بعض البلدان في المستوى باء في جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، قال إن وفده يدعو إلى الامتثال للإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الذي نص على ضرورة ألا تُصنّف في مستوى يتجاوز المستوى جيم أي دولة من أعضاء المجموعة ما لم تكن تلك الدولة عضوا دائما في مجلس الأمن.

٩ - السيد غريفر (رئيس لجنة الاشتراكات): قال إن تعليقات أعضاء اللجنة الخامسة ستحال إلى لجنة الاشتراكات، وأن تقرير لجنة الاشتراكات (A/70/11) يتضمن إجابات على جميع الأسئلة المطروحة. وذكر أن المعلومات المتاحة لدى لجنة الاشتراكات في عام ٢٠١٥ فاقت كل ما كان قد أُتيح لها سابقاً، وأن عملها قد ركّز على تحليل تلك المعلومات وتلخيصها، مع مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء، بدلا من إنتاج تقديرات على غرار السنوات السابقة. وذكر أن أعضاء لجنة الاشتراكات جاهزون لمناقشة مشروع القرار التالي بشأن جدول الأنصبة المقررة في إطار المشاورات غير الرسمية التي تعقدها اللجنة الخامسة.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/68/74 و A/68/74/Corr.1 و A/70/16 و A/70/72 و A/70/80)

١٠ - في غياب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق، وجّه رئيس اللجنة الخامسة الانتباه إلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/70/16)، وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/70/72)، وتقرير الأمين العام بشأن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ومقترحات لتحسين تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج (A/70/80)، وتقرير الأمين العام بشأن التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (A/68/74 و A/68/74/Corr.1).

١١ - السيدة لينغنفيلدر (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لعمل لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولة عن تقديم الدعم لعملية تحويل الولايات الحكومية الدولية إلى برامج يمكن العمل عليها. وتقدم لجنة البرنامج والتنسيق توجيهات إلى الأمانة العامة عبر تفسير الولايات التشريعية وتضع الإجراءات التقييمية لتحسين تصميم البرامج وتجنب ازدواجية الجهود. وذكرت أن المجموعة تؤيد تأييدا تاما

التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الخامسة والخمسين.

١٢ - واسترسلت قائلة إن ما أقرته لجنة البرنامج والتنسيق من تغييرات على الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (A/70/16) تنبثق من ولايات محددة، وترتبط مباشرة بقرارات الجمعية العامة. وأعربت عن ترحيب المجموعة بتقديم الأمانة العامة، بناء على طلب من أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق، لمحات عامة عن جميع التغييرات، شملت معلومات تاريخية بشأن التنقيحات السابقة وإيضاحات تبيّن سبب استحداث مفاهيم جديدة ومبررات أساسية أخرى. وأحاطت المجموعة علماً بقرار لجنة البرنامج والتنسيق بأن ترجئ إلى دورتها السابعة والخمسين النظر في التنقيحات المقترحة على المادة السادسة من الأنظمة والقواعد وعلى مرفقها. وينبغي حين إجراء هذه التنقيحات مراعاة القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. واتفقت المجموعة على ضرورة التحديث الدوري للأنظمة والقواعد، وأكدت مجددا دور لجنة البرنامج والتنسيق في التحقق من أن البرامج والأنشطة تنفذ بطريقة تتماشى مع الولايات التشريعية وأن القواعد والأنظمة تطبق بشكل صحيح.

١٣ - وفيما يتعلق بالتغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/80)، قالت إن المجموعة تؤيد التوصيات التي تنص على أن ينبغي للأمين العام أن يحسّن أهداف المنظمة والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة ومؤشرات الإنجاز لتعزيز تقييم النتائج. وينبغي تدريب الموظفين لضمان كفاءتهم في المفاهيم والتقنيات ذات الصلة، بما في ذلك صياغة هذه الإنجازات والمؤشرات.

١٤ - وتابعت كلامها قائلة إن على الأمين العام، حين العمل على تحسين الميزنة القائمة النتائج (A/70/16)، أن يكفل أن تُحدَّد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والأهداف، مع مراعاة الصلة المباشرة بين المدخلات والنواتج. وينبغي أن تتناسب المدخلات مع احتياجات البرامج، مع مراعاة الطابع الدولي للأمم المتحدة وميثاقه وولاياته التشريعية، وحقيقة أن من الصعب تحقيق نتائج في سياق أنشطة سياسية معقدة وطويلة الأمد ضمن أطر زمنية محددة. فمن المحتمل ألا تتحقق أهداف المنظمة في دورة سنتانية واحدة. ولقد أقرت الجمعية العامة هذه المبادئ في قراراها ٥٥/٢٣١.

١٥ - وفيما يتعلق باستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/70/72)، قالت إن قوة وظيفة التقييم أمر أساسي لتقدير أداء المنظمة، وتعزيز المساءلة وتعلم الدروس، ويتيح للدول الأعضاء متابعة نتائج البرامج بصورة منهجية. وبالنظر إلى أن العقبات الرئيسية التي تحول دون تعزيز التقييم لا تزال قائمة، يجب على الأمانة العامة أن تخصص الموارد المناسبة لها وإرساء ثقافة تقييم راسخة عن طريق تعزيز دعم الإدارة العليا وحشد تأييد الموظفين. وينبغي أن تتضمن اتفاقات كبار المديرين قدرا كافيا من الأهداف البرنامجية وقياسات الأداء للوفاء بالولايات التي يكلفون بها وفقا للقواعد والأنظمة ذات الصلة، وينبغي أن تؤخذ وظيفة التقييم بعين الاعتبار على النحو الواجب حين النظر في تقييم أداء هؤلاء المديرين.

١٦ - وقالت أيضا إن المجموعة قد لاحظت التقييمات التي ستجريها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والخمسين، وأعربت عن أسفها لعدم التوصل إلى اتفاق

بشأن المقترح الداعي إلى أن تُعرض على اللجنة الخامسة التقييمات المتعلقة بحفظ السلام التي من المقرر أن يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، التي ستشمل تكوين القوات، وإجراءات حفظ السلام الرادعة، ونقل التبعية في بعثات حفظ السلام.

١٧ - وفيما يتعلق بتقرير الاستعراض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (A/70/16)، قالت إن المجموعة ترحب بجهود المجلس الرامية إلى تعزيز تنسيق وانسجام السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتغير المناخ؛ وتعزيز أثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ ودعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتشجع المجموعة المجلس على تعزيز التعاون في مجال المشتريات، بما يشمل إتاحة فرص أفضل للبائعين من البلدان النامية، وتعزيز الاستخدام الاستراتيجي للاتفاقات الطويلة الأجل.

١٨ - وتابعت كلامها قائلة إن المجموعة ترحب بإقرار لجنة البرنامج والتنسيق الصلة الجوهرية بين القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وأهمية حشد الموارد من أجل دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ . وذكرت أن المجلس سيضطلع بدور رئيسي في كفالة تنسيق الدعم للخطة على نطاق المنظومة بأسرها، وينبغي أن يتضمن تقرير المجلس المقدم إلى الدورة السادسة والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق معلومات عن السبل التي تتيح تعزيز هذا الدور لكفالة أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات منسقة بشأن طائفة واسعة من المسائل البرامجية والإدارية والتشغيلية المرتبطة بخطة التنمية العالمية.

١٩ - وفيما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، قالت إن المجموعة تضم صوتها إلى صوت لجنة البرنامج والتنسيق في الإشادة بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وذكرت أن المجموعة توافق على التوصية التي مفادها أن الجمعية العامة ينبغي أن تطلب من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التنسيق مع الوكالة المعنية بالتخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها الهيئة التقنية للاتحاد الأفريقي، ومع غيرها من هياكل مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بهدف دعم الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة التنفيذ العشرية السنوات المتعلقة بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

٢٠ - السيدة نورمان شاليت (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن لجنة البرنامج والتنسيق هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة المكلفة في الأمم المتحدة بدراسة كامل برنامج عمل الأمين العام، ولذا فإنها تتبوأ مركزا فريدا لمساءلة الأمانة العامة وتحديد البرامج التي أصبحت عتيقة أو غير فعالة، والتوصية بتقليص نطاقها أو بإنهائها. ومع ذلك، ووفقا لتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/5 (Vol.1))، فإن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت بشكل محدود في معلومات الأداء المتعلقة بالنواتج، التي يمكن أن تساهم في وضع الميزانية استناداً إلى النتائج. وفي كثير من الأحيان، فإن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق كانت تفتقر إلى تحليل نقدي للبرامج، وجاءت مداولاتها تكراراً للمناقشات الدائرة في منتديات أخرى، في حين أن قراراتها لم تحسّن الإطار الاستراتيجي للمنظمة، فكانت النتيجة أن الأمم المتحدة ظلت عاجزة عن أن تقيّم بصرامة ما إذا كان تستخدم مواردها بصورة فعالة من حيث التكلفة.

٢١ - واستطردت قائلة إن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16) يعبّر عن التزام متجدد بالمساءلة واستخدام الموارد بكفاءة. وذكرت أن وفدها يثني على لجنة البرنامج والتنسيق لقيامها، للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠١، بتحديث الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، ويرحب بالتوصية المتعلقة بالميزنة القائمة على النتائج، التي أكدت أن ثمة حاجة إلى تعزيز الأطر المنطقية التي تشير بوضوح إلى أثر البرامج. واختتمت كلامها قائلة إن تحقيق التقدم سيقتضي، رغم ذلك، الاستمرار في تنفيذ هذه التوصيات.

٢٢ - السيد أونوما (اليابان): قال إن بلده يعترف بأهمية الدور الذي تؤديه لجنة البرنامج والتنسيق في استعراض الميزانية العادية المقترحة، ويعتقد أن تعزيز دورها ومهامها يمكن أن يجعل عملية إعداد الميزانية أكثر فعالية من حيث التكلفة. وبصفة خاصة، يمكن للجنة البرنامج والتنسيق أن تحدد مجالات التداخل والازدواجية في جميع أنحاء المنظومة.

٢٣ - وأردف قائلاً إن تداخل توقيت دورات لجنة البرنامج والتنسيق والجزء الثاني من الدورة المستأنفة للجنة الخامسة قد أدى، على غرار السنوات السابقة، إلى خلق صعوبات للدول الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء، ولذا ينبغي للأمانة العامة أن تبذل مزيداً من الجهد لتفادي أي تداخل محتمل في المستقبل، أو على الأقل للتقليل منه إلى أدنى حد.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/70/202)

٢٤ - السيدة دو لا روش (الموظفة المسؤولة بالوكالة، مكتب الأمم المتحدة للشراكات): قالت في معرض تقديم تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/70/202) إن المكتب يشرف على صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وعلى خدمات المشورة والاتصال المقدمة للشراكات.

٢٥ - وقالت أيضا إن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية يُستخدَم كهمزة وصل بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة. وجرى تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة لمدة ١٠ سنوات في إطار اتفاق العلاقات الجديد المنقّح والمُعاد بيانه الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتعهدت الهيئتان بإجراء مشاورات وثيقة وتنسيق أنشطتهما، وأُنشئت لجنة التنسيق المشتركة لتعزيز التواصل.

٢٦ - واسترسلت قائلة إن مجموع المخصصات التي قدمتها المؤسسة عن طريق صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية إلى المشاريع التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة قد بلغ ١,٣٦ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤، منها مبلغ ٤٥٠ مليون دولار من الأموال المقدمة من مؤسسة تيرنر و ٩١٠ ملايين دولار من تمويل مشترك من الشركاء الآخرين. وقدمت المؤسسة الدعم إلى المبادرات العالمية في مجال الصحة، ولا سيما حملات القضاء على شلل الأطفال والحصبة، والحصبة الألمانية، والملاريا؛ وتمكين النساء والفتيات، ولا سيما الحقوق الإنجابية والتمكين الاقتصادي؛ والمبادرات المتعلقة بالطاقة المستدامة وتغير المناخ. ونفذ ٤٣ من كيانات الأمم المتحدة ما مجموعه ٥٦٣ مشروعاً في ١٢٤ بلدا.

٢٧ - وقالت أيضا إن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية قد بدأ في عام ٢٠١٤ في تمويل الجولة الثامنة من المشاريع. ومُوّل ما مجموعه ٤٩ مشروعاً بتكلفة لم تتجاوز ١٠ ملايين دولار. وذهب الجزء الأعظم من تمويلات المشاريع إلى منظمات المجتمع المدني المحلية الموجودة في البلدان التي تمر بمرحلة التحول نحو الديمقراطية أو بمرحلة توطيد دعائم هذه الديمقراطية على حد سواء. وبدأ الصندوق الجولة التاسعة من المشاريع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وتلقى ٢ ٣٣١ طلبا بحلول الموعد النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وحتى ذلك التاريخ، كان الصندوق قد قدم الدعم لنحو ٦٠٠ مشروع في أكثر من ١٢٠ بلدا منذ إنشائه.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠:٥٠.